الصلاحيات الممنوحة

للجهات الإشرافية على الأوقاف

دراسة استطلاعية رصدت مرئيات عينة من أصحاب المصلحة في القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية حيال الصلاحيات الممنوحة للجهات الإشرافية على الأوقاف مع مقارنتها بنماذج عالمية وإقليمية

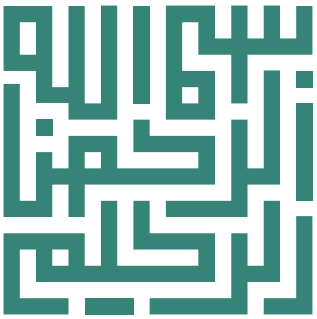

من كلمات خادم الحرمين الشريفين عن الأوقاف والعمل الخيري

لقد حرصت هذه الدولة منذ توحيدها على يد القائد المؤسس الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ على أعمال البر والخير حيث بادر بإنشاء أوقاف الملك عبد العزيز واستمر أبناؤه البررة على نفس النهج سواء في تشجيع أعمال الخير أو في تبنيها وتأسيسها، ومما لا شك فيه أن أعمال الخير تلقى الرعاية والاهتمام من الجميع في الدولة، كما تلقى من أبناء هذه البلاد كل العناية والاهتمام وليس ذلك بمستغرب فنحن بلد متعاضد ومتكاتف وديننا يحث على أعمال البر والعطاء في كل المجالات بما في ذلك مجالات الوقف التي أصبحت اليوم مطلبا مهما من أجل تحسين واستمرارية التنمية في المجتمع.

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

من كلمات سمو ولي العهد عن الأوقاف والعمل الخيري

نحن نركز بشكل قوي جداً على تطوير القطاع غير الربحي على الثروات العائلية الخاصة وانا أجزم أن أغلب العوائل الثرية في السعودية عندهم رغبة قوية جدا في العمل غير الربحي لكن لا يجدون البيئة المناسبة والتنظيمات والأنظمة المناسبة التي تحمي أموالهم إذا حولوها إلى مؤسسات غير ربحية تضمن لهم العمل داخل وخارج السعودية بالشكل الجيد ونحن ننظر إلى القطاع غير الربحي بأنه قطاع مهم في دعم مسيرة التعليم ومسيرة الثقافة وفي قطاع الصحة وفي القطاع البحثي ،وسوف نعتمد على القطاع غير الربحي بشكل رئيس جدا هناك الفرص لتحويل بعض القطاعات إلى قطاعات غير ربحية مثل مستشفى الملك فيصل التخصصي وهناك أفكار تدرس بتحويل جامعة الملك سعود إلى مؤسسة غير ربحية أو جمعية غير ربحية ويوجد العديد من المبادرات لدعم وتقوية القطاع غير الربحي.

سمو ولي العهد

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

المحتويات

6 **الملخص التنفيذي**

31 **المقدمة**

35 **الفصل الأول: الصلاحيات الممنوحة للهيئة العامة للأوقاف في السعودية**

64 **الفصل الثاني: الإطار التنظيمي للأوقاف: دراسة مقارنة:**

- الإطار التنظيمي للأوقاف في الولايات المتحدة الأمريكية.
- الإطار التنظيمي للأوقاف في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الإطار التنظيمي للأوقاف في دولة الكويت.
- المقارنة بين صلاحيات الجهات الرقابية المشرفة على الأوقاف في مجموعة من الدول العالمية والإقليمية -نماذج مختارة-.

83 **الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (الاستبانة)**

- مناقشة الآثار الناجمة عن التوسع في الصلاحيات الممنوحة للجهة الإشرافية على الأوقاف:

- الآثار الناجمة عن توسيع الصلاحيات الممنوحة للهيئات المشرفة والمنظمة للأوقاف، وانعكاس ذلك على ازدهار عدد الأوقاف الأهلية، والآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك.
- الآثار المترتبة على إقبال النظار على إدارة تلك الأوقاف في ظل منح مزيد من الصلاحيات للهيئات المشرفة والمنظمة للأوقاف.
- مدى ملاءمة تبني بعض البُنى التشريعية المطبقة في الدول لتكون محل الدراسة في المملكة العربية السعودية، ومدى مراعاة تباين البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

111 **النتائج والتوصيات**

117 **الخاتمة**

الملخص التنفيذي

المقدمة:

تأتي هذه الدراسة إسهاماً من «مركز الأوقاف» في غرفة الرياض؛ لتكون عوناً للهيئة العامة للأوقاف والجهات ذات العلاقة، في مرحلة إعداد الأنظمة واللوائح المتعلقة بالأوقاف في المملكة العربية السعودية، وذلك انطلاقاً من التوجيهات الرشيدة لحكومة المملكة العربية السعودية الداعية إلى تشجيع الأفراد والمؤسسات للمساهمة الفاعلة في العمل الخيري، على نحو ما ورد في المادة (٢٧) من النظام الأساسي للحكم، وتتناول الدراسة الصلاحيات الممنوحة للهيئة العامة للأوقاف في المملكة مقارنة بالصلاحيات الممنوحة للجهات الإشرافية على الأوقاف النظيرة لها في بعض الدول على المستويين الإقليمي والعالمي، كما عُنيت الدراسة بتنفيذ استطلاع يستهدف الخبراء والمهتمين بالأوقاف لمعرفة مرئياتهم -من واقع خبراتهم-، حيال تأثير التوسع في الصلاحيات الممنوحة للهيئة العامة للأوقاف على ازدهار الأوقاف ونموها، إلى جانب قبول تولي الأكفاء لنظارة الأوقاف، ومدى ملاءمة تبني بعض السياسات والبُنى التنظيمية المطبقة إقليمياً وعالمياً بحسب ما ورد في الدراسة.

هدف الدراسة:

يهدف «مركز الأوقاف» بغرفة الرياض من خلال إجراء هذه الدراسة، إلى تفعيل دوره الإيجابي في مجاله، مؤملاً أن تسهم مخرجات الدراسة وتوصياتها في إثراء الأنظمة واللوائح التنفيذية المرتقبة للأوقاف في المملكة العربية السعودية، والتي تعكف على إعدادها حالياً الهيئة العامة للأوقاف، وصولاً إلى إصدار أنظمةٍ وسياساتٍ متعلقة بالأوقاف؛ تتسم بالمرونة والتحفيز والتمكين للأوقاف، مع وجود قدر من الإشراف والرقابة والتنظيم، يؤدي بمجموعه إلى تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وبرامجها التنفيذية في القطاع غير الربحي والأوقاف.

منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث جمعت بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، ففي الجانب النظري تم جمع البيانات بأدوات متنوعة منها: دراسة الأدبيات، استقصاء تاريخي، قراءة تحليلية للقوانين مع مقارنتها بقوانين الأوقاف في عدد من الدول الإقليمية والعالمية، وأما الجانب التطبيقي من الدراسة فقد تضمن إجراء دراسة ميدانية تم فيها جمع لبيانات كمية عن طريق استبانة تم توزيعها على عينة مكونة من 217 فرداً لهم صلة بقطاع الأوقاف، حيث تضمنت العينة قيادات وقفية، وقضاة، ومحامين، ومستشاري أوقاف، ورجال أعمال، وتم تحليل بيانات الاستبانة وصفياً؛ والتوصل الى نتائج إجمالية عن آراء عيّنة الدراسة تجاه أسئلة الاستبانة.

محتوى الدراسة:

تـم تقسـيم الدراسـة إلى ثلاثـة فصـول، يتنـاول الفصـل الأول منهـا الإطـار التنظيمـي للأوقـاف فـي المملكـة العربيـة السـعودية، وفـي الفصـل الثاني تـم اسـتعراض عدد مـن النمـاذج الإقليميـة والعالمية للتنظيـم القانوني للوقـف والمؤسسـات الوقفيـة فـي دول مختـارة، مـع تسـليط الضـوء عـلى سـلطات الجهـات التنفيذيـة الإشـرافية وصلاحياتهـا، فيمـا يتعلـق بالإشـراف عـلى المؤسسـات الوقفيـة، وأمـا الفصـل الأخيـر منهـا فقـد اشـتمل عـلى نتائـج الدراسـة الميدانيـة واسـتعراض أبـرز النتائـج والتوصيـات. ملخـص المقارنـة بيـن الصلاحيـات الممنوحـة للجهـات الإشـرافية عـلى الأوقـاف فـي المملكـة بمجموعـة مـن النمـاذج الإقليميـة والعالميـة:

يتضمن الجدول التالي، مصفوفة تتضمن مقارنة الصلاحيات الممنوحة للجهات الإشرافية على الأوقاف في مجموعة من الدول العالمية والإقليمية..

المقارنة بين الصلاحيات الممنوحة للجهات الإدارية المشرفة على الأوقاف في المملكة وبعض الدول المختارة

م	الدولة	صلاحية التفتيش المكتبي والميداني	صلاحية عزل الناظر	الحوافز، وملامح المرونة في النظام
١	المملكة العربية السعودية	نعم	نعم، بموجب لائحة تنظيم أعمال النظارة	لم ينص عليها نظام الهيئة العامة للأوقاف
٢	القانون الاتحادي للوقف بالإمارات	لا يوجد	للجهة تحريك الدعوى، وللمحكمة عزل الناظر	جواز الرجوع عن الوقف الأهلي عند الحاجة
٣	قانون دبي للوقف	لا يوجد	نعم، بموجب القانون	- الإعفاء من الضرائب والرسوم - حق الامتياز على أموال المدينين. - تأخذ حُكم الأموال العامّة، الأفضليّة في المُشتريات الحكومية - ناظر الوقف والعاملون به في حُكم المُوظّفين العُموميين.
٤	إمارة الشارقة	نعم	للجهة تحريك الدعوى، وللمحكمة عزل الناظر	الإعفاء من الضرائب والرسوم. للوقف حق امتياز على أموال المدينين جواز الرجوع عن الوقف الأهلي عند الحاجة.
٥	دولة الكويت	لا يوجد	عن طريق لجنة مختصة يرأسها قاضٍ	الإعفاء من الرسوم - حق الامتياز على أموال المدينين جواز الرجوع عن الوقف الأهلي عند الحاجة و جواز الوقف المؤقت.
٦	سلطنة عمان	لا يوجد	نعم، إلا إذا احتفظ الواقف لنفسه بذلك، فلا يجوز عزله إلا بحكم المحكمة	الإعفاء من الضرائب والرسوم
٧	دولة قطر	لا يوجد	للجهة تحريك الدعوى، وللمحكمة عزل الناظر	الإعفاء من الضرائب والرسوم
٨	جمهورية مصر	لا يوجد	لم ينص عليها القانون	إنشاء صندوق باسم «صندوق الوقف الخيري» الإعفاء من الضرائب والرسوم. خصم التبرعات من الوعاء الضريبي للمتبرع.
٩	المملكة الأردنية الهاشمية	لا يوجد	للجهة تحريك الدعوى، وللمحكمة عزل الناظر	الإعفاء من الضرائب والرسوم
١٠	جمهورية الجزائر	لا يوجد	نعم، بموجب القانون	الإعفاء من الضرائب والرسوم
١١	الولايات المتحدة الأمريكية	لا يوجد	للجهة تحريك الدعوى، وللمحكمة عزل الناظر	الإعفاء من الضرائب.
٢١	المملكة المتحدة	لا يوجد	صلاحية عزل الناظر من اختصاص القضاء	الإعفاء من الضرائب

تهدف الدراسة الميدانية الإجابة عن أسئلة البحث المتعلقة بمدى تأثير التوسع في منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحيات الرقابة والإشراف والتنفيذ على ازدهار ونمو الأوقاف في المملكة العربية السعودية، وكذلك على مدى إقبال النظّار الأكفاء على تولي النظارة في ظل هذه الصلاحيات، وقد تم اختيار طريقة الإجابة على هذه الأسئلة بالمنهجية الكمّية عبر إجراء استبانة موجهة لشريحةٍ منتخبةٍ من القيادات والخبراء في القطاع الوقفي؛ لاستطلاع آرائهم تجاه هذه الصلاحيات، ومدى تأثيرها على ازدهار قطاع الأوقاف بشكل عام، وقد تم اختيار عينة مكونة من 217 مشاركًا من قيادات مجموعة من المؤسسات الوقفية، ومؤسسات العمل الخيري، وعدد من الواقفين، وأعضاء مجالس النظارة، إضافة إلى العاملين في مجال الاستشارات الوقفية، وموظفين في القطاع الوقفي، وعدد من المهتمين بهذا المجال.

ملخص نتائج الاستبانة:

البيانات الأساسية كعيّنة الدراسة

الشكل (1): النسبة المئوية لتوزيع عينّة البحث حسب طبيعة علاقتهم بالأوقاف

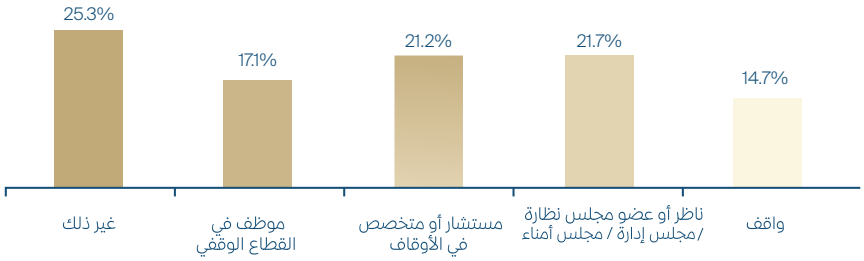

يتضح من الشكل (1) علاقة المشاركين بالأوقاف، حيث أن (21.7%) من أفراد عينة الدراسة طبيعة علاقتهم بالأوقاف (ناظر أو عضو مجلس نظارة/ مجلس إدارة/ مجلس أمناء)، يليهم فئة (مستشار أو متخصص في الأوقاف) بنسبة (21.2%)، يليهم الموظفون في القطاع الوقفي بنسبة (17.1%)، يليهم فئة (الواقف) بنسبة (14.7%)، أما ذوي العلاقة بالقطاع الوقفي من غير الفئات المذكورة فبلغت نسبتهم (25.3%) ويمثلون الأغلبية، وهم ما بين قضاة ومحامين وباحثين مهتمين بالقطاع الوقفي.

ملخص نتائج الاستبانة:

البيانات الأساسية كعيّنة الدراسة

الشكل (2): النسبة المئوية لتوزيع عيّنة البحث حسب سنوات الخبرة في مجال الأوقاف

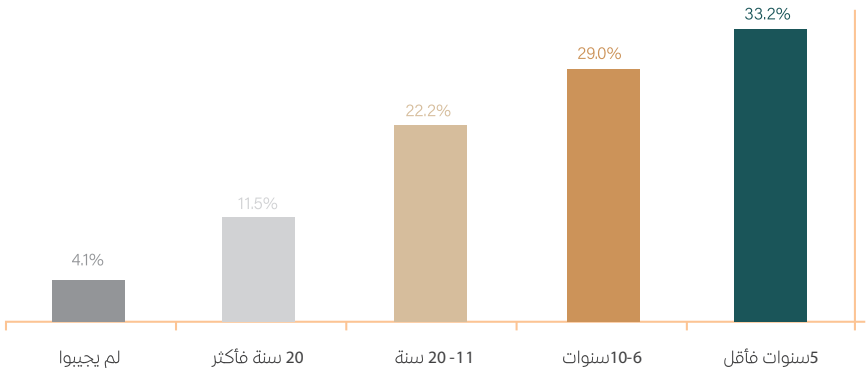

يتضح من الشكل (2) أن أكبر نسبة من أفراد عيّنة الدراسة هم الذين تتراوح سنوات خبرتهم في مجال الأوقاف من (5 سنوات فأقل)، ويمثلون نسبة (33.2%)، يليهم الذين تتراوح سنوات خبرتهم من (6 – 10 سنوات) بنسبة (29%)، يليهم الذين تتراوح سنوات خبرتهم من (11 – 20 سنة) بنسبة (22.2%)، يليهم الذين تتراوح سنوات خبرتهم (20 سنة فأكثر) بنسبة (11.5%) حيث يمثلون الأقلية. أما الذين لم يجيبوا عن سنوات خبرتهم في مجال الأوقاف فبلغت نسبتهم (4.1%).

ملخص نتائج الاستبانة:

البيانات الأساسية كعيّنة الدراسة

الشكل (3): النسبة المئوية لتوزيع عيّنة البحث حسب نوع الوقف

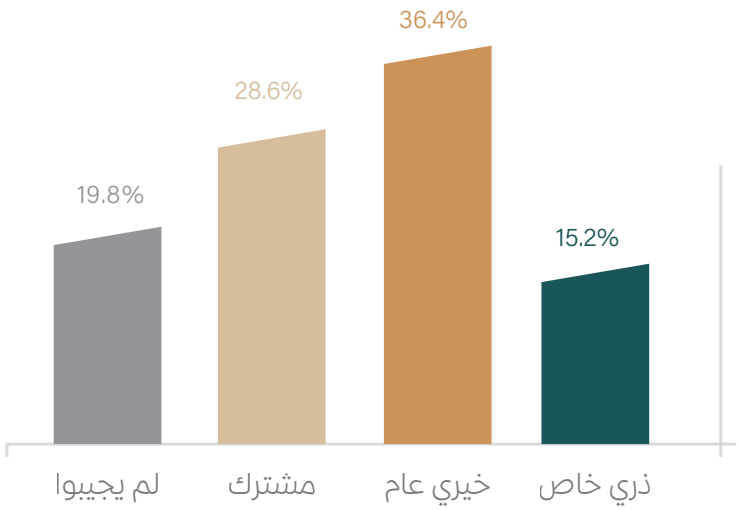

يتضح من الشكل (3) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة الذين يمثلون الوقف الخيري العام، (36.4%)، يليهم الذين يمثلون الوقف المشترك بنسبة (28.6%)، يليهم الذين يمثلون الوقف الذُري الخاص بنسبة (15.2%). أما الذين لم يجيبوا عن نوع الوقف فبلغت نسبتهم (19.8%).

ملخص نتائج الاستبانة:

البيانات الأساسية كعيّنة الدراسة

الشكل (4): النسبة المئوية لتوزيع عيّنة البحث حسب المؤهل التعليمي

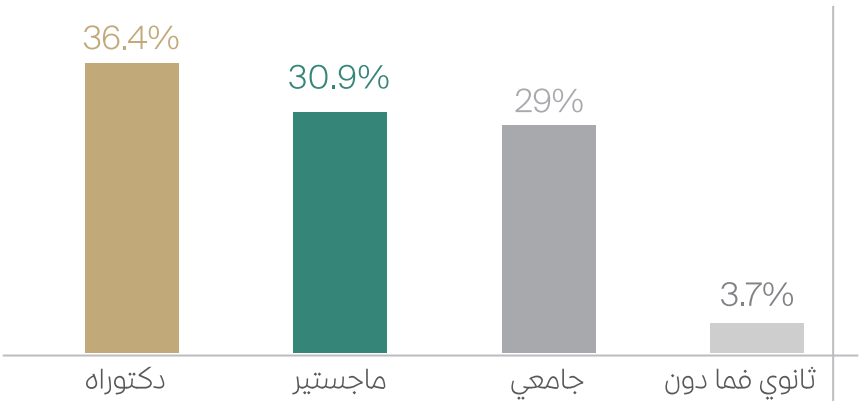

يتضح من الشكل (4) أن (36.4%)، من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم التعليمي دكتوراه، يليهم الذين مؤهلهم التعليمي ماجستير بنسبة (30.9%)، يليهم الذين مؤهلهم التعليمي جامعي بنسبة (29%). أما الذين مؤهلهم التعليمي ثانوي فما دون فبلغت نسبتهم (3.7%).

ملخص نتائج الاستبانة:

البيانات الأساسية كعيّنة الدراسة

الشكل (5): النسبة المئوية لتوزيع عيّنة البحث حسب المنطقة

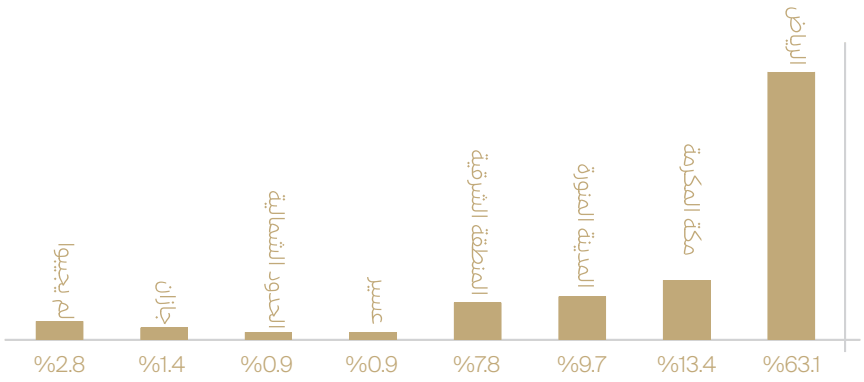

يتضح من الشكل (5) أن (63.1%) من أفراد عينة الدراسة من منطقة الرياض، يليهم الذين من منطقة مكة المكرمة بنسبة (13.4%)، يليهم الذين من منطقة المدينة المنورة بنسبة (9.7%)، يليهم الذين من المنطقة الشرقية بنسبة (7.8%)، يليهم الذين من منطقة جازان بنسبة (1.4%)، يليهم الذين من منطقة عسير والحدود الشمالية بنسبة (0.9%). أما الذين لم يجيبوا عن منطقتهم تبلغ نسبتهم (2.8%).

ملخص نتائج الاستبانة

إلى جانب البيانات الأساسية لأفراد العينة تضمنت أسئلة الاستبانة عشرة أسئلة، تتركز حول الصلاحيات الممنوحة للهيئة العامة للأوقاف بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٦) وتاريخ ١٤٤٢/٠٥/٢١هـ ، وصُممت هذه الأسئلة لمعرفة رأي الخبراء والقيادات في القطاع الوقفي تجاه تأثير هذه الصلاحيات الجديدة على الأوقاف، من حيث: نموها، وازدهارها، ومدى إقبال الأكفاء للعمل فيها في ظل هذه الصلاحيات، وتم قياس آراء المشاركين في الاستبانة حسب مقياس ليكرت من خمس درجات، حيث تتدرج الإجابات نحو تأثير الصلاحيات من (إيجابي جداً بمقياس 5، إيجابي نوعاً ما بمقياس 4، محايد بمقياس 3، سلبي نوعاً ما بمقياس 2، وسلبي جداً بمقياس 1).

ملخص نتائج الاستبانة

ملخص الإجابات على أسئلة الاستبانة:

السؤال الأول في الاستبانة، هو سؤال عام عن مدى تأثير التوسع في صلاحيات الهيئة في الإشراف والضبط والرقابة على تأسيس الأوقاف.

الشكل (6): النسبة المئوية لأثر التوسع في منح صلاحيات الإشراف والضبط والرقابة على الأوقاف للهيئة العامة للأوقاف على الإقبال على تأسيس الأوقاف من وجهة نظر عيّنة الدراسة

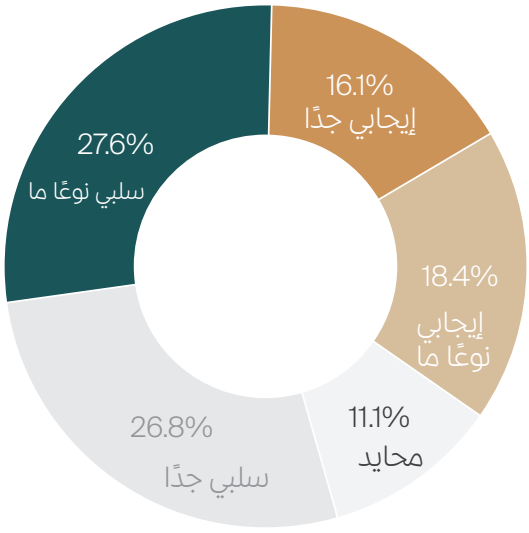

يتضح من الشكل (6) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة يرون أن التوسع في منح صلاحيات الإشراف والضبط والرقابة على الأوقاف للهيئة العامة للأوقاف أثره على الإقبال على تأسيس الأوقاف سلبي نوعاً ما، إذ بلغت نسبتهم (27.6%)، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي جداً بنسبة (26.8%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي نوعاً ما بنسبة (18.4%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي جداً بنسبة (16.1%)، يليهم المحايدون بنسبة (11.1%) ويمثلون الأقلية.

ملخص نتائج الاستبانة

ملخص الإجابات على أسئلة الاستبانة:

السؤال الثاني: مدى تأثير إلزام النظار بتسليم الهيئة العامة للأوقاف التقارير المالية للوقف بشكل دوري -مهما كان حجم الوقف، ونوعه-؛ على الإقبال على تأسيس الأوقاف.

الشكل (7) النسبة المئوية لأثر إلزام النظار بتسليم الهيئة العامة للأوقاف التقارير الدورية لحسابات الوقف، مهما كان نوعها وحجمها؛ على الإقبال على الأوقاف من وجهة نظر عيّنة الدراسة.

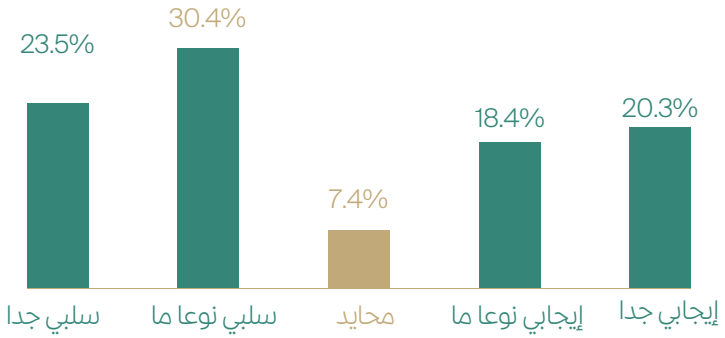

يتضح من الشكل (7) أن (30.4%)، من أفراد عينة الدراسة يرون أن إلزام النظار بتسليم الهيئة العامة للأوقاف التقارير الدورية لحسابات الوقف مهما كان نوعها وحجمها أثره على الإقبال على الأوقاف سلبي نوعاً ما، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي جداً بنسبة (23.5%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي جداً بنسبة (20.3%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي نوعاً ما بنسبة (18.4%)، يليهم المحايدون بنسبة (7.4%).

ملخص نتائج الاستبانة

ملخص الإجابات على أسئلة الاستبانة:

السؤال الثالث: أثر منح صلاحيات التفتيش المكتبي والميداني للهيئة العامة للأوقاف على مدى الإقبال على تأسيس الأوقاف ونموها.

الشكل (8): النسبة المئوية لأثر منح صلاحية التفتيش المكتبي والميداني على المؤسسات الوقفية للهيئة العامة للأوقاف على الإقبال على الأوقاف من وجهة نظر عيّنة الدراسة.

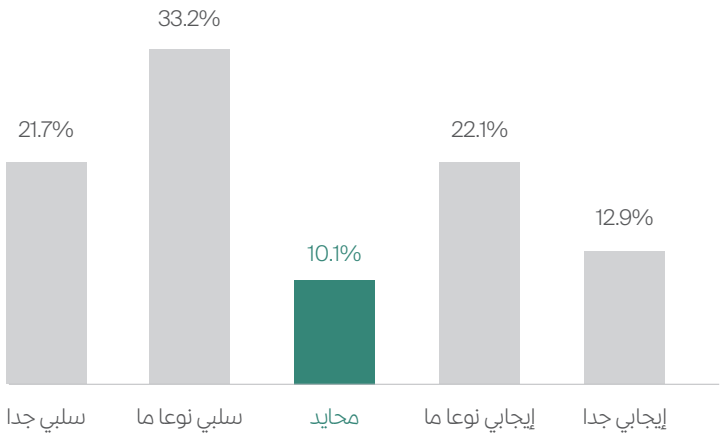

يتضح من الشكل (8) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة يرون أن منح صلاحية التفتيش المكتبي والميداني على المؤسسات الوقفية للهيئة العامة للأوقاف أثره على الإقبال على الأوقاف سلبي نوعاً ما، إذ بلغت نسبتهم (33.2%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي نوعاً ما بنسبة (22.1%)، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي جداً بنسبة (21.7%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي جداً بنسبة (12.9%)، يليهم المحايدون بنسبة (10.1%).

ملخص نتائج الاستبانة

ملخص الإجابات على أسئلة الاستبانة:

السؤال الرابع: أثر إلزام النظّار بتقديم أي وثائق أو مستندات أو معلومات عن الوقف للهيئة العامة للأوقاف على مدى الإقبال على الأوقاف.

الشكل (9) النسبة المئوية لأثر إلزام النظار بتقديم أي وثائق أو مستندات أو معلومات عن الوقف للهيئة العامة للأوقاف على الإقبال على الأوقاف من وجهة نظر عينة الدراسة.

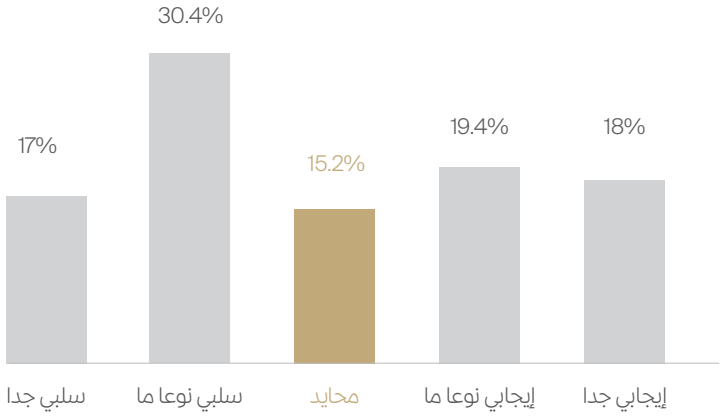

يتضح من الشكل (9) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة يرون أن إلزام النظار بتقديم أي وثائق أو مستندات أو معلومات عن الوقف للهيئة العامة للأوقاف أثره على الإقبال على الأوقاف سلبي نوعاً ما، إذ بلغت نسبتهم (30.4%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي نوعاً ما بنسبة (19.4%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي جداً بنسبة (18%)، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي جداً بنسبة (17%)، يليهم المحايدون بنسبة (15.2%).

ملخص نتائج الاستبانة

ملخص الإجابات على أسئلة الاستبانة:

السؤال الخامس: أثر قيام الهيئة العامة للأوقاف بتولي النظر في الشكاوى المتعلقة بالأوقاف، واستكمال الإجراءات بشأنها على الإقبال على الأوقاف.

الشكل (10) النسبة المئوية لأثر قيام الهيئة العامة للأوقاف بتولي النظر في الشكاوى المتعلقة بالأوقاف واستكمال الإجراءات بشأنها على الإقبال على الأوقاف من وجهة نظر عينة الدراسة.

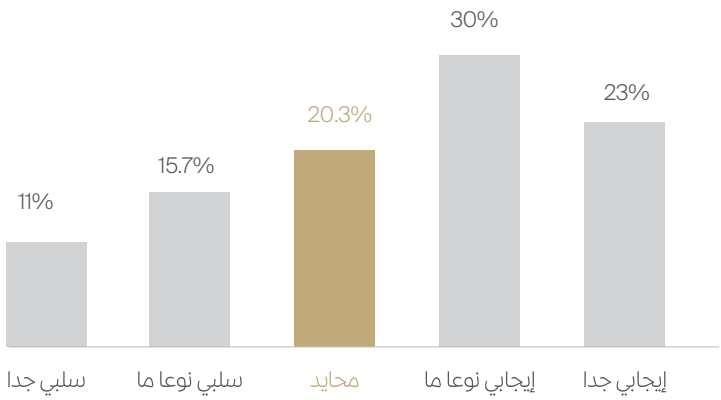

يتضح من الشكل (10) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة يرون أن قيام الهيئة العامة للأوقاف بتولي النظر في الشكاوى المتعلقة بالأوقاف، واستكمال الإجراءات بشأنها أثره على الإقبال على الأوقاف إيجابي نوعاً ما، إذ بلغت نسبتهم (30%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي جداً بنسبة (23.3%)، يليهم المحايدون بنسبة (20.3%)، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي نوعاً ما بنسبة (15.7%)، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي جداً بنسبة (11%).

ملخص نتائج الاستبانة

ملخص الإجابات على أسئلة الاستبانة:

السؤال السادس: أثر منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحية الرقابة على أعمال النظار ومتابعة تنفيذ التزاماتهم على إقبال الأكفاء على إدارة الأوقاف.

الشكل (11): النسبة المئوية لأثر منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحية الرقابة على أعمال النظار ومتابعة تنفيذ التزاماتهم؛ أثر ذلك على إقبال الأكفاء لإدارة الأوقاف من وجهة نظر عينة الدراسة.

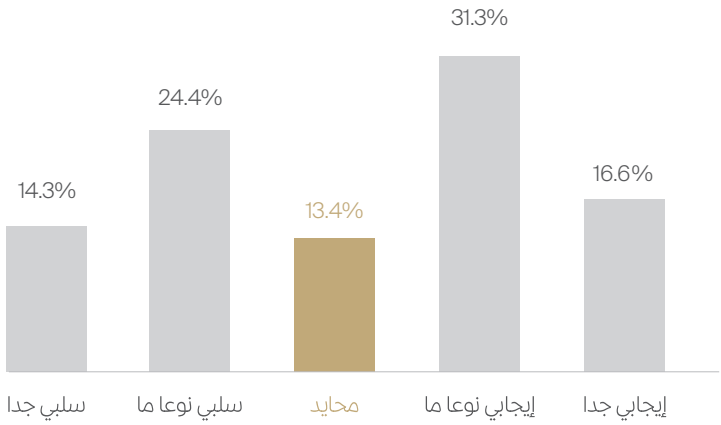

يتضح من الشكل (11) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة يرون أن منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحية الرقابة على أعمال النظار، ومتابعة تنفيذ التزاماتهم، أثره على إقبال الأكفاء لإدارة الأوقاف إيجابي نوعاً ما، إذ بلغت نسبتهم (31.3%)، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي نوعاً ما بنسبة (24.4%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي جداً بنسبة (16.6%)، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي جداً بنسبة (14.3%)، يليهم المحايدون بنسبة (13.4%).

ملخص نتائج الاستبانة

ملخص الإجابات على أسئلة الاستبانة:

السؤال السابع: أثر منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحية ضبط مخالفات النظار وتحديد العقوبات وإيقاعها على الإقبال على تأسيس الأوقاف.

الشكل (12): النسبة المئوية لأثر منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحية ضبط مخالفات النظار وتحديد العقوبات وإيقاعها على الإقبال على تأسيس الأوقاف من وجهة نظر عينة الدراسة.

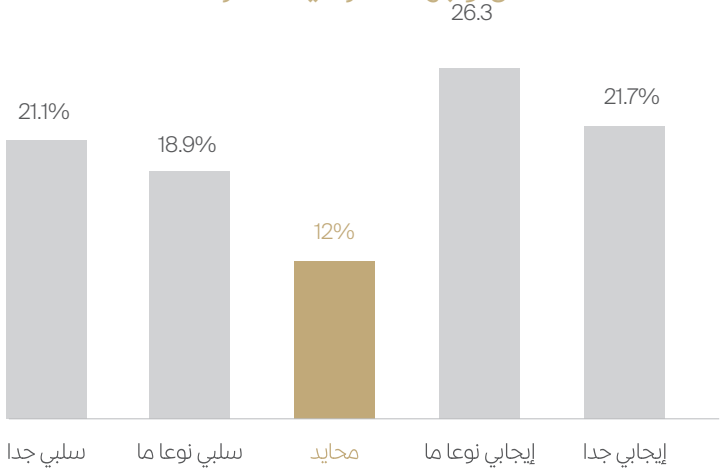

يتضح من الشكل (12) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة يرون أن منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحية ضبط مخالفات النظار وتحديد العقوبات وإيقاعها أثره على الإقبال على تأسيس الأوقاف إيجابي نوعاً ما، إذ بلغت نسبتهم (26.3%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي جداً بنسبة (21.7%)، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي جداً بنسبة (21.1%)، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي نوعا ما بنسبة (18.9%)، يليهم المحايدون بنسبة (12%).

ملخص نتائج الاستبانة

ملخص الإجابات على أسئلة الاستبانة:

السؤال الثامن: مدى تأثير منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحيات إنذار النظار وإيقافهم وعزلهم واستبدالهم على الإقبال على تأسيس الأوقاف.

الشكل (13): النسبة المئوية لأثر منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحيات إنذار النظار، وإيقافهم، وعزلهم، واستبدالهم؛ على الإقبال على تأسيس الأوقاف من وجهة نظر عينة الدراسة.

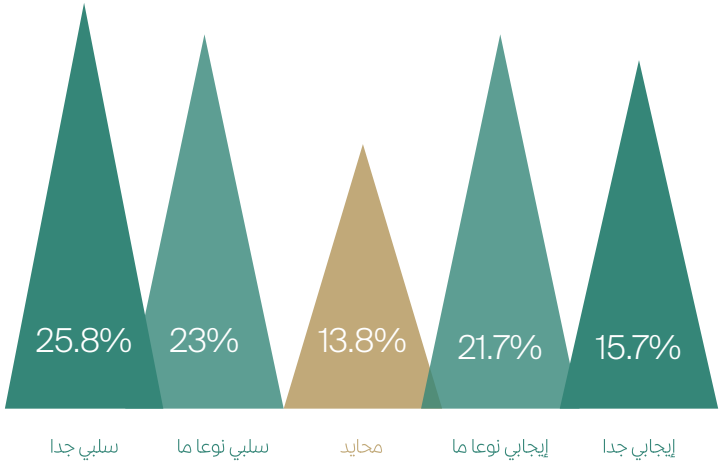

يتضح من الشكل (13) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة يرون أن منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحيات إنذار النظار وإيقافهم وعزلهم واستبدالهم أثره على الإقبال على تأسيس الأوقاف سلبي جداً، إذ بلغت نسبتهم (25.8%)، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي نوعاً ما بنسبة (23%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي نوعاً ما بنسبة (21.7%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي جداً بنسبة (15.7%)، يليهم المحايدون بنسبة (13.8%).

ملخص نتائج الاستبانة

ملخص الإجابات على أسئلة الاستبانة:

السؤال التاسع: أثر منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحيات التسجيل والرقابة والتفتيش على الأوقاف على الإقبال على تسجيل الأوقاف رسمياً.

الشكل (14) النسبة المئوية لأثر منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحيات التسجيل والرقابة والتفتيش على الأوقاف على الإقبال على تسجيل الأوقاف رسميا من وجهة نظر عينة الدراسة.

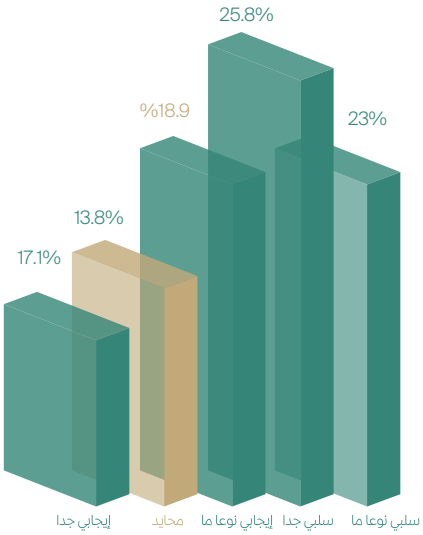

يتضح من الشكل (14) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة يرون أن منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحيات التسجيل والرقابة والتفتيش على الأوقاف أثره على الإقبال على تسجيل الأوقاف رسمياً سلبي نوعاً ما، إذ بلغت نسبتهم (23%)، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي جداً بنسبة (22.1%)، يليهم المحايدون والذين يرون أن الأثر إيجابي نوعاً ما بنسبة (18.9%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي جداً بنسبة (17.1%).

ملخص نتائج الاستبانة

ملخص الإجابات على أسئلة الاستبانة:

السؤال العاشر: مدى تأثير منح حوافز للأوقاف في شكل إعفاءات ضريبية وامتيازات في التعاقد مع الجهات الحكومية على الإقبال على تأسيس الأوقاف.

الشكل (15) النسبة المئوية لأثر منح حوافز للأوقاف في شكل إعفاءات ضريبية وامتيازات في التعاقد مع الجهات الحكومية على الإقبال على تأسيس الأوقاف من وجهة نظر عينة الدراسة.

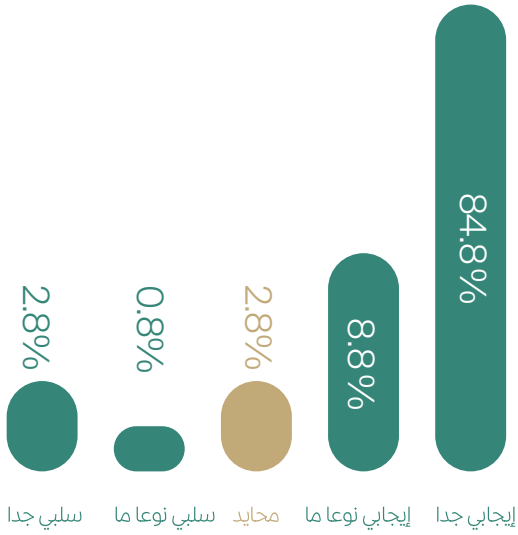

يتضح من الشكل (15) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة يرون أن منح حوافز للأوقاف في شكل إعفاءات ضريبية وامتيازات في التعاقد مع الجهات الحكومية أثره على الإقبال على تأسيس الأوقاف إيجابي جداً، إذ بلغت نسبتهم (84.8%)، يليهم الذين يرون أن الأثر إيجابي نوعاً ما بنسبة (8.8%)، يليهم المحايدون والذين يرون أن الأثر سلبي جداً بنسبة (2.8%)، يليهم الذين يرون أن الأثر سلبي نوعاً ما بنسبة (0.8%).

أهم
النتائج والتوصيات

أهم النتائج

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

1. الاهتمام البالغ الذي توليه المملكة العربية السعودية بتشجيع وتحفيز الأفراد والمؤسسات على العمل الخيري بكافة صوره وأشكاله -ومنه الأوقاف-، على نحو ما ورد بالمادة ٢٧ للنظام الأساسي للحكم، والذي تُرجم في إصدار العديد من الأنظمة واللوائح المرتبطة بالأوقاف والإشراف عليها وحُسن تنظيمها وإدارتها، وتُوج ذلك الاهتمام بإنشاء الهيئة العامة للأوقاف كجهاز مستقل لأداء أدوار الإشراف والرقابة والتطوير والتمكين للأوقاف في المملكة العربية السعودية، مما يعد خطوة مهمة وموفقة في هذا الاتجاه.

2. في عام ١٤٤٢هـ، أعطى المشرّع السعودي للهيئة العامة للأوقاف مجموعة من الصلاحيات، من أبرزها: سلطات التفتيش المكتبي والميداني، وكذلك صلاحية عزل الناظر، وفق لائحة تنظيم أعمال النظارة.
على العكس من ذلك، لم تنص قوانين الوقف على منح الجهة الإشرافية صلاحية التفتيش المكتبي والميداني على الأوقاف غير الخاضعة لنظارتها، وذلك في مجموعة من الدول التي تطرقت لها الدراسة.

3. من خلال استعراض مجموعة من الأنظمة الخاصة بتنظيم الأوقاف في العديد من الدول على المستويين الإقليمي والعالمي. منها: الكويت، الإمارات العربية المتحدة، مصر، قطر، سلطنة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية (ولاية كاليفورنيا)، والمملكة المتحدة احتوت مجموعة من قوانين الوقف في تجارب الدول التي تم

أهم النتائج

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

الوقوف عليها واستعراضها في إطار الدراسة جملة من المزايا والحوافز للأوقاف، أبرزها:

- معاملة ديون الأوقاف مثل الأموال العامة؛ بترتيب امتياز لها على أموال المدينين.
- الإعفاء من مجموعة من الضرائب والرسوم الحكومية.
- جواز الرجوع عن الوقف الأهلي عند الحاجة.
- اعتبار ناظر الوقف والعاملين بالأوقاف في حُكم المُوظّفين العُموميين.
- أفضليّة الأوقاف في المُشتريات الحكومية، وإسناد الخدمات الحكومية للأوقاف، والتعاقد معها.

4. أظهرت نتائج الاستبانة أنه من المتوقع أن يكون للتوسع في منح صلاحيات الإشراف والضبط والرقابة على الأوقاف -بما في ذلك التفتيش الميداني والمكتبي، وكذلك إلزام النظار بتسليم التقارير الدورية للهيئة-؛ أثر سلبي على ازدهار ونمو الأوقاف في المملكة العربية السعودية، وعلى توجه المجتمع نحو تأسيس وإثبات المزيد من الأوقاف الجديدة.

5.أخيراً، أظهرت الدراسة أن تبنّي بعض البنى التشريعية التي تتضمن نصوصاً تتعلق بحوافز وممكنات للأوقاف، سيكون له أثر إيجابي كبيراً على ازدهار ونمو الأوقاف في المملكة العربية السعودية.

أهم التوصيات

أهم التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج؛ فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. أهمية التأكيد على ولاية القضاء والمحاكم الشرعية على الأوقاف، واختصاصها بالنظر في الدعاوى المرفوعة إليها من الجهات الإشرافية والرقابية المتعلقة بمحاسبة وعزل النظار ومحاسبتهم؛ وذلك استناداً إلى النظام الأساسي للحكم القاضي بكون القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة هما دستور البلاد، وتأكيد الفقه الإسلامي على ولاية القضاء الشرعي(المحاكم)، على الأوقاف، وأسوة بالممارسات الجارية في تجارب العديد من الدول في المستويين الإقليمي والدولي.

2. ضرورة العمل على ضمان تطبيق مبادئ الحوكمة في الأنظمة المتعلقة بالأوقاف؛ وبما يضمن من استخدام الجهات الإشرافية في تفعيل صلاحيات الرقابة والضبط والتفتيش المكتبي والميداني على الأوقاف، ورفع الدعاوى ومحاسبة وعزل النظار على نحو عادل ورشيد.

3. إصدار تصنيف للأوقاف في المملكة العربية السعودية، يراعي: أنواعها، وأحجامها، وطبيعتها، وحقوقها (المزايا الممنوحة لها)، وواجباتها (التزاماتها)، وهو ما أيَّدتهُ نتائج الدراسة الميدانية، وأكد عليه أفراد عينة الدراسة من خبراء الأوقاف وأصحاب المصلحة.

أهم التوصيات

أهم التوصيات:

4. أن يُعنى نظام الأوقاف في المملكة العربية السعودية، ولائحته التنفيذية -المترقب صدورهما-بما يلي:

- النص على ممكنات دعم الأوقاف، وحِزَم تحفيزها.
- إعفاء الأوقاف من الضريبة والزكاة والرسوم الحكومية تخفيضا للأعباء المالية عليها، وتمكيناً لها من توجيه كل أموالها نحو تحقيق ما أنشئت من أجله.
- استيعاب ومواكبة وتنظيم الصور والتطبيقات والأساليب الحديثة في الأوقاف، ومنها: الوقف النقدي، الوقف المؤقت، الوقف النقدي المؤقت، وقف الحقوق المعنوية، وقف الملكية الفكرية، وقف الأسهم، وقف الصكوك، وقف الشركات، والمؤسسات.
- إتاحة أقصى درجات المرونة للمُوقفين في إثبات شروط أوقافهم، وفقاً لما تضمنته قرارات المجامع الفقهية المعاصرة.